الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.77

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٤ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد عبد الله بنملوك (المغرب)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.6

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥١/١٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٧٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٠٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/١٨٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية[(١)]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

---

(١) A/57/253.

(٢) القرار ٥٥/٢، المرفق.

02-73143 (A) 101202 101202
0273143

وإذ تؤكد من جديد توافق الآراء[٣] الذي تم التوصل إليه في مونتيري الذي يعترف بتمويل الديون المستدام كعنصر مهم في تعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يشكل أحد العناصر التي تؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشير في هذا الصدد إلى أن الحجم الإجمالي لديون البلدان النامية قد ارتفع من ٤٥٨ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٤٤٢ ٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١[٤]،

وإذ تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها في خدمة دينها الخارجي،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ترمي إلى التخفيف من عبء الديون بصورة عميقة وواسعة النطاق وسريعة، مع الاعتراف بأن ثمة تحديات كبيرة ما زال من المتعين مواجهتها من أجل كفالة تخلص البلدان بشكل دائم من الديون التي لا يمكن تحملها،

وإذ ترحب أيضا بالإجراءات التي اتخذها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، والتي اتخذها بعض البلدان الدائنة الأخرى من خلال إلغاء الديون الثنائية، وإذ تحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود التي تبذل لعلاج مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية،

١ - **تؤكد من جديد** التصميم الذي تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] على معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بطريقة شاملة وفعالة عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني والدولي لتحسين قدرتها على تحمل دينها على المدى الطويل؛

٢ - **تسلّم** بأن الدائنين والمدينين لا بد وأن يتحملوا مسؤولية مشتركة لاتقاء حالات الديون التي لا يمكن تحملها، وحلها وبأن تخفيف الدين يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها لأنشطة تلائم تحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث البلدان في

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/57/253، الجدول.

هذا الصدد على توجيه الموارد التي يجري تحريرها من خلال عملية تخفيف الدين، ولا سيما من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٣ - **تشدد** على أن التمويل المستدام للديون يشكل أحد العناصر الهامة لحشد الموارد اللازمة للاستثمار العام والخاص، وأن الاستراتيجيات الشاملة المتعلقة برصد وإدارة الالتزامات الخارجية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الشروط الأساسية المحلية للقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والإدارة السليمة للموارد العامة، تشكل أحد العناصر الأساسية للحد من أوجه الضعف على الصعيد الوطني؛

٤ - **تكرر** الدعوة التي وجهت إلى البلدان الصناعية، في إعلان الألفية، من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء والموافقة على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته، بما في ذلك من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حسب الاقتضاء، وترحب في هذا الصدد بقرار البلدان التي اضطلعت بذلك بالفعل، وتشدد على ضرورة معاملة إجراءات تخفيف الدين المكملة للإطار بوصفها إجراءات إضافية؛

٥ - **تهيب** بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تقوم في أسرع وقت ممكن باتخاذ ما يلزم من تدابير في مجال السياسات العامة حتى تصبح مؤهلة للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتصل إلى نقطة القرار؛

٦ - **تشدد** على الحاجة إلى مواصلة تدابير تخفيف الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع من جانب جميع الدائنين بما في ذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى من أجل المساهمة في تحقيق القدرة على تحمل الدين وتيسير التنمية المستدامة؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات المتخذة لتخفيف حجم المديونية المستحقة؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة، ولا سيما العمليات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتشدد على الحاجة في هذا الصدد إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، مع التشديد في الوقت نفسه

على ضرورة تقاسم الأعباء فيما بين الجهات الدائنة الدولية العامة وغيرها من البلدان المانحة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف والشفافية، والقيام، حسب الاقتضاء، بمراعاة ما يلزم من تدابير لمعالجة أية تغيرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بالديون التي لا تستطيع أن تتحمل أعباء الديون نتيجة لكوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة لتأثرها بالصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) الحصول من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على التزام متواصل بإجراء تحسينات في سياساتها الداخلية وإدارتها للاقتصاد، وبدعم بناء القدرات اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية، وكفالة المشاركة الكاملة من جانب جميع الدائنين المعنيين في إجراءات التخفيف من الديون وتنفيذها، وكفالة توافر التمويل المناسب والكافي بشروط تساهلية من مؤسسات التمويل الدولية وأوساط المانحين، والنظر في أوساط البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إجراء استعراض مبكر للمسائل الشائكة المتعلقة بالتخفيف من الديون ودعاوى الدائنين؛

(ج) جمع الدائنين والمدينين الدوليين معا في المنتديات الدولية ذات الصلة لإعادة تشكيل القدرة على تحمل الدين بكفاءة في الوقت المناسب مع مراعاة الحاجة لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات الناجمة عن المديونية حسب الاقتضاء؛

(د) التسليم بالمشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين التي تواجه بعض البلدان المنخفضة الدخل من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا سيما تلك التي تواجه ظروفا استثنائية؛

(هـ) خفض عبء الديون التي لا يمكن تحملها المستحقة على البلدان النامية عن طريق إجراءات مثل تخفيف الدين وإلغاء الدين، حسب الاقتضاء، وغير ذلك من الآليات المبتكرة الموجهة نحو المعالجة الشاملة لمشاكل الديون في البلدان النامية ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية؛

(و) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بصورة شاملة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن أن تتضمن هذه الآليات عمليات تحويل الديون لتمويل التنمية المستدامة أو ترتيبات مبادلة الديون المستحقة لجهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

(ز) إنشاء آليات فعالة لتتبع الديون في البلدان النامية وتعزيز المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي وتتبع الدين، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون/التنسيق فيما بين المنظمات التي تقدم المساعدة في هذا الصدد؛

(ح) اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقصود توفيرها للبلدان النامية وكفالة أن تلتمس ترتيبات التخفيف من الدين تجنب فرض أي عبء غير منصف على البلدان النامية الأخرى؛

(ط) ترحب بنظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنتديات الملائمة في إنشاء آلية دولية لمعالجة الدين لا يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتخفيف المخاطر المعنوية، وتجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة تشكيل الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

(ي) وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة الأزمات المالية وحلها تنص على تقاسم الأعباء بشكل منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، مع الاعتراف بالحاجة إلى وجود مجموعة مرنة من الأدوات اللازمة للاستجابة على النحو المناسب للظروف والقدرات الاقتصادية المختلفة للبلدان؛

٩ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات والحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة تحقيق الانتعاش بصفة مبدئية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل المساعدة، حسب الاقتضاء، في سداد المتأخرات المستحقة على هذه البلدان للمؤسسات المالية الدولية؛

١١ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لعمليات استعراض القدرة على تحمل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا تأثير إجراءات التخفيف من الديون على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وأنه ينبغي عند تحليل القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإكمال مراعاة وجود أي تدهور في احتمالات النمو العالمي وأي تناقص في معدلات التبادل التجاري؛

١٢ - **تشير** إلى أهمية مواصلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في تحليل القدرة على تحمل الديون ودراسة أية تغييرات أساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون نتيجة للكوارث الطبيعية وقسوة الصدمات في معدلات التبادل التجاري أو الصراع عند وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة بما فيها ما يخص تخفيف الدين، حسب الاقتضاء؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في مجال إدارة الديون، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة من أجل بلوغ هذه الغاية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الاضطلاع بمبادرات من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي[٥]، والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بإدارة الدين العام[٦]، وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك جملة أمور، منها المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين بندا فرعيا معنونا ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

---

(٥) نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو نظام محوسب وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإدارة الدين العام الخارجي والداخلي على نحو فعال؛ وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان قد تم تركيب هذا النظام في ٦٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٦) انظر: http://www.imf.org/external/np/sec/nb/2002/nb02116.htm.